

نشرة خاصة – كانون الثاني 2014

[www.shams-pal.org http](http://www.shams-pal.org)

رام الله – كانون الثاني – 2014

رام الله: اختتم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس دورة تدريبية بعنوان (مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية) لطلبة كليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية، وذلك في إطار مساعيه الهادفة لتعزيز مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية في أوساط الشباب والشابات بدعم من الصندوق الوطني (NED). وقال منسق الدورة إبراهيم العبد إن الهدف من الدورة هو توفير الفرصة التدريبية للمجموعة من طلبة كليات الشريعة الجامعات من أجل إكسابهم مجموعة من المهارات والمعارف، وإلى فتح حوارات شبابية حول الديمقراطية، وإلى رفع مستوى الوعي الحقوقي لدى الشباب، وفتح نقاش حول ذلك، وأوضح العبد أن الدورة استمرت على مدار أربعة أيام بواقع 20 ساعة تدريبية، وتتناول موضوعات المشاركة السياسية للشباب، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والديمقراطية والدين، والسلم الأهلي، والحوار الديمقراطي وتقبل الآخر، وقام مجموعة الأكاديميين ونشطاء حقوق إنسان بالتدريب على الموضوعات المذكورة. ويشارك في الدورة طلاب وطالبات من كليات الشريعة في جامعة القدس والنجاح والخليل، والقدس المفتوحة، وكلية الدعوة الإسلامية في قلقيلية.



رام الله – كانون الثاني 2014

من جهته قال المدرب حذيفة بأن واقع الشباب العربي سياسياً شبه معدوم إذا صح التعبير لأن هذا القطاع المهم من المجتمع مغيب عن المشاركة السياسية إما بقرار رسمي من الحكام أو من الشباب أنفسهم، وفي بعض الحالات قد تعتمد الأجهزة إلى تفويض حركتهم وتمنعهم من القيام بواجباتهم تجاه مجتمعاتهم. وأضاف سعيد بان هناك العديد من الأسباب التي تعزو إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية مبين ذلك بغياب الديمقراطية داخل الأحزاب، وغياب حرية تعبير منخرطي هذه الأحزاب، وهيمنة العلاقات الأسرية والعائلية داخل الأحزاب والجمعيات، وتمسك "زعماء الأحزاب" بالقيادة بشكل بيروقراطي وغير ديمقراطي، واقتناع أغلبية الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية، لما يروه واقعاً ملموساً من ممارسات غير مسئولة، وانتهازية مفضوحة لبعض الزعماء والمناضلين، وعدم منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية والجماعية. والأهمية السياسية للشباب تكمن في أن للسنة دور كبير في تحديد درجة الاهتمام السياسي، وضمن هذا المفهوم، فالشباب هم القوة السياسية المتحررة والمفتحة والأكثر راديكالية، والحزب الذي يحوز على ثقتهم ويمتلك عقولهم وسواعدهم، فإنه يتقدم بثبات لتحقيق أهدافه سواء أكانت وطنية تحررية أم ديمقراطية اجتماعية.



رام الله – كانون الثاني 2014

من جهته قال الدكتور جهاد الكسواني إن الديمقراطية من حيث الممارسة الفعلية هي حكم الأغلبية وفرض إرادتها على دفة الحكم، وإن إعلان حقوق الإنسان هو الطرف الآخر في معادلة التساوي بين المواطنين والحفاظ على كرامتهم والدفاع عن حقوق الأقليات التي لن تشارك في الحكم. ميثاق حقوق الإنسان يضع حدوداً لسيطرة الأغلبية التي قد تتجنى إلى التسلط والاستبداد باسم شرعية الأغلبية الدستورية. حقوق الإنسان والديمقراطية متلازمان ومتماثلان لبعضهما البعض. مضيفاً بأنه ولضمان حقوق الإنسان من البديهي أن يكون هناك دولة ديمقراطية مبنية على مؤسسات تتجاوز أهواء الحكام وتكون مستقلة عنهم. أما عندما يكون الحاكم هو الدولة، آنذاك، الكلام عن حقوق الإنسان يصبح كلاماً فارغاً. لأن إرادة الحاكم تحول الدولة إلى دولة اعتباطية مشلولة مطبوعة بعقلية هذا الحاكم الفرد مع معاونيه من حزبين أو مرتزقة. وأضاف الكسواني بأن الديمقراطية هي أسلوب في الحكم وهي جزء ملازم من حقوق الإنسان والديمقراطية ليست غاية في ذاتها بل هي "وسيلة" أفضل من غيرها لتسيير دفة الحكم والعيش بسلام ضمن حدود معقولة حيث إن الغاية هي في حياة وكرامة الإنسان وحرياته. والحرية غاية في ذاتها نابعة من وجود الإنسان كإنسان. والحرية هي ركيزة كل سياسة وكل نظام إنساني. وقال الكسواني انه على كل دولة، كما أوصت هيئة الأمم المتحدة، أن تشرع إعلاناً مفصلاً لحقوق الإنسان يوضح ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الإعلانات العالمية. تلحق هذه المواثيق بالدستور وتصبح جزءاً منه، وبهذا يكون المرجع الأول لكل القوانين اللاحقة في الدولة.



## رام الله – كانون الثاني 2014

من جهته قال المدرب ماجد العاروري بأن قيم الدين ومبادئ الديمقراطية خصوصا في خطوتها العريضة لا يوجد بها أي تعارض قاطع. وتبرز الإشكالية في العالم العربي عندما تتم ترجمة القيم والمبادئ العليا المستمدة من الدين والقيم الإنسانية إلى سياسات وبرامج وسلوكيات وتوجهات تحكم المجتمع والناس! لقد نجحت تجارب استثمار القيم الدينية وتعزيزها في الثقافة الديمقراطية في عدة تجارب عالمية أهمها في العالم الجديد والولايات المتحدة بالتحديد وبعض دول أمريكا اللاتينية، وفي بلدان إسلامية، مثل ماليزيا واندونيسيا وتركيا، مقابل دول عربية تشوه الدين وتدنس السياسة لخدمة أجندات ضيقة، لتمديد عمر الأنظمة الشمولي وإيجاد شرعية زائفة للسيطرة على مقدرات السلطة.

وأضاف العاروري بأن الديمقراطية هي آلية حكم وانتخاب تسمح لأصحاب التأييد الشعبي الأكبر والأعلى بالوصول إلى السلطة، من حيث الإطار والإجمال العام، وهي تقضي القبول بنتائج الصندوق بقطع النظر عن المقدمات والأسباب والدوافع ومستويات الوعي ومعايير الاختيار، أي أن قبول النتيجة مسألة أساسية لكل اللاعبين السياسيين، مهما كانت المعطيات التي أنتجها هذا الصندوق... لكن هذا شرط لازم وغير كاف، لأن كفايته لا تتم من دون وجود حداثة فكرية تقوم على إعطاء الفرد حريته الكاملة في اتخاذ قراراته وتحديد مصائره بوعي وإرادة واعية كاملة من دون قسر فكري ديني أو غير ديني. وهذا ما نراه ونعاينه في كثير من مجتمعاتنا حيث تستثمر الأديان والنصوص الدينية في الصراعات السياسية لمصلحة هذا أو ذاك، وإسقاط هذا وتصعيد ذلك. وعدم وجود الوعي والحرية قد يؤدي لتشويه العملية الديمقراطية برمتها، حيث أنه من الممكن أن يؤدي الوعي الشعبي الساذج (المهيمن عليه من قبل نصوص وأفكار دينية) إلى صعود أفكار وقيم وأطروحات متعصبة وأحزاب متطرفة قد تلغي كل العملية الديمقراطية وتقلب عليها، وتبدأ بتطبيق مثلها وبرامجها الخاصة على المجتمع الذي انتخبها ديمقراطياً (بالمعنى الشكلي للديمقراطية طبعاً)، فتعيده مئات السنين إلى الوراء من خلال تشريعاتها الماضية حول الهوية والمرأة والعمل وغيرها.

## رام الله – كانون الثاني 2014

من جهته قال الأستاذ بشار الديك بان السلم الأهلي أن يعيش الإنسان حياته، ويمارس أعماله بحرية مسؤولة، وأن يحصل على متطلبات عيشه وحقوقه ببسر وسهولة دون أن يخشى الاعتداء على حقه أو ماله أو على أمنه الشخصي أو أمن أهله، وأن يفض خلافاته ونزاعاته مع الآخرين بوسائل متعارف عليها أساسها التفاهم أو الاحتكام إلى قيم وقوانين وتقاليد شافية، واضحة يتم تطبيقها بفعالية وعدالة.

وأضاف الديك بان من الطبيعي أن ينشأ أي مجتمع لتحقيق السلم الأهلي وزيادة التماسك الاجتماعي بين جميع مكوناته، ومن واجب أفراد هذا المجتمع، كل في موقعه ومن منطلق مسؤوليته تجاه وطنه، بذل كل جهد مستطاع بما يكفل الوصول إلى الهدف النهائي وتحقيق السلم الأهلي أو بمعنى آخر السلام الاجتماعي.

وشدد الديك على ان السلم الأهلي بحاجة إلى تضافر الجهود والتي يجب أن تكون مبنية على الشراكة بين كل المؤسسات بدءا من أصغر وحدة من المؤسسات المجتمعية وهي الأسرة، انتقالاً إلى المؤسسات التعليمية والتربوية المختلفة المساهمة في تكوين سلوك الفرد وتعزيز انتمائه الوطني وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والوطنية القائمة على حفظ الحقوق والعهود وترسيخ الأمن في كافة ربوع الوطن .

## رام الله – كانون الثاني 2014

من جهته قال الدكتور محمد الأحمد بأن الحرية الشخصية للفرد المتمثلة في حرية التعبير عن الرأي أو الكلام هي امتداد لحرية الفكر وحرية الاعتقاد والتحرر من العوز، والتحرر من الخوف وبقية الحريات الأخرى. لذلك كانت محط اهتمام ولها الأولوية في القوانين والتشريعات والدساتير المحلية والمواثيق الدولية ، فلكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ، وهذا يتضمن الحق في عدم إزعاجه بسبب آرائه ، ولكن البعض يتلذذ باستخدام العنف والتقاضي والممارسة المتطاولة وبسط تسلطه على الآخرين من خلال المسؤولية التي يتمتعون بها ، وعدم قبوله بالرأي الآخر وعدم الالتزام بأصول وآداب الحوار الديمقراطي الحردون أن يراعي أنظمة وقوانين العمل وحرية الرأي والتعبير ، وهذا أمر لا يحمد عقباه إذ يؤدي إلى إرباك الساحة السياسية والمجتمعية.

مشدد على أن ثقافة الحوار هي الإطار العام ومقدمة لبناء أسس الديمقراطية ، وتدخل هذه الثقافة ضمن اللبنة الأولى من لبنات احترام الرأي والرأي الآخر ، ومفهوم ثقافة الحوار يحيلنا إلى قضية معرفية للبحث عن عمق مفهوم هذا التعبير وما هي مقدماته والخطوط التي يتم تأسيس تلك الثقافة على وفقها فالحوار يعني تبادل وجهات النظر والاستماع لوجهة النظر المتعارضة بشكل ينم عن احترام وتدقيق ، ويقوم مستندا على التعددية مع اعتبار إن جميع وجهات النظر محترمة إلا إن الحقيقة نسبية وكل يملك جزءا لا يتجزأ منها ، وان الحقائق دائما متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان .

وأضاف الأحمد بأن العقل لهو الأساس الذي يعتمد عليه منطق الحوار، ويمكن أن تركز ثقافة الحوار على قدرة الإنسان في التفاعل مع الآخرين ، من خلال اعتماد القدرة على الحوار والاستماع إلى الرأي الآخر ، والقابلية على احترام وجهة النظر المعارضة بغية



التحاور، بالإضافة إلى القابلية على طرح الأفكار بشكل عقلائي ومنطقي سليم يعتمد البساطة، وتهدف المجادلة من أجل الوصول إلى القواسم الإنسانية المشتركة في أية قضية تطرح للحوار، وتلك القدرة يتميز بها الإنسان دون غيره، غير أن تلك القدرة ترتبط أيضا باحترام الرأي الآخر والاستماع له والمقدرة على مناقشته بالوسائل الإنسانية المعهودة.

**رام الله - فلسطين المصيون، عمارة سنديان 3، ص.ب: 429، ط1، شارع لويس فافرو**

**P.O. Box: 429، Tel: 022985254 Fax: 02 2985255**

**Ramallah- Palestine: AL- Masuon: Sendian3 Building 1st Floor, Luis Favro St**

**[info@shams-pal.org](mailto:info@shams-pal.org) Website: [www.shams-pal.org](http://www.shams-pal.org) & E-mail: [c\\_shams@hotmail.com](mailto:c_shams@hotmail.com)**